عن كل ماسواه وهو معنى قيامه عز وجل بنفسه واما برهان
وجوب الوحدانية له تعالى فلانه لو لم يكن واحد لزم ان لا يخلق
شيئ من العالم للزوم عجزه حينئذ يعني انه لو كان له تعالى
مماثل في الالوهية لزم ان لا يوجد شيئ من الحوادث والثاني معلوم
بالبطلان بالضرورة وبيان لزوم ذلك انه تقرر بالبرهان القاطع
وجوب عموم قدرته وارادته لجميع الممكنات فلو كان ثم موجود
له من القدرة والارادة على ايجاد ممكن ما مثلا لمولانا جل وعز
لزم عند تعلق تلك القدرتين بايجاد ذلك الممكن ان لا
يوجد بهما معا لاستحالة اثر واحد بين مؤثرين لما يلزم عليه
من رجوع الاثر الواحد الى اثرين وذلك لا يعقل فاذا لا بد من
عجز احد المؤثرين وذلك مستلزم لعجز الاخر المماثل له في القدرة
على الايجاد واذا لزم عجز هما في هذا الممكن لزم عجزهما معا كذلك
في سائر الممكنات لعدم الفرق بينها وذلك مستلزم لاستحالة
وجود الحوادث كلها والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك ضرورة
واذا استبان وجوب عجزهما مع الاتفاق على ممكن واحد كان
مع الاختلاف فيه على سبيل التضاد اظهر فتبين وجوب
وحدانية مولانا عز وجل في ذاته وفي صفاته وفي افعاله وبهذا
تعرف ان لا اثر لقدرتنا في شيئ من افعالنا الاختيارية تحريكا
وسكنا تا وقياما وقعودا ونحو هما بل جميع ذلك عرض
مخلوق لمولانا عز وجل بلا واسطة وقدرتنا ايضا مثل ذلك
عرض مخلوق لمولانا جل وعز يقارن تلك الافعال ويتعلق بها
من غير تاثير لها في شيئ من ذلك اصلا وانما اجرى الله تعالى
العادة ان يخلق عند تلك القدرة لابها ما شاء من الافعال

وجعل

وجعل سبحانه وتعالى بمحض اختياره وجود ذلك القدرة
فينا مقترنة بتلك الافعال شرطا في التكليف وهذا الاقتران
والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الافعال من غير تاثير
لها اصلا هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتسا
وبحسبه تضاف الافعال للعبيد كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت واما الاختراع والايجاد فهو من خواص مولانا عز وجل
لا يشاركه فيه شيئ سواه تبارك وتعالى ويسمى العبد عند خلقه الله
تعالى فيه القدرة المقارنة للفعل مختارا وعند ما يخلق الله تعالى
فيه الفعل بدون تلك القدرة الحادثة مجبورا ومضطرا
كالمرتعش مثلا وعلامة مقارنة القدرة الحادثة لما يوجد في محلها
بتسييره بحسب العادة فعلا وتركا وعلامة الجبر عدم تلك
القدرة عدم التيسير وادراك الفرق بين هاتين الحالتين ضروري
لكل عاقل كما ان الشرع جاء باثبات الحالتين وتفضل باسقاط
التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الجبر دون الاولى قال
الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي الاما في وسعها بحسب
العادة واما بحسب العقل وما في نفس الامر فليس في وسعها
اي في طاقتها اختراع شيئ ما وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية
القائلين باستواء الافعال كلها وانه لا قدرة تقارن شيئا
فيها عموما ولا شك انهم في هذه المقالة مبتدعة بدعة يكذبهم
الشرع والعقل وبطلان مذهب القدرية مجوس هذه الامة
القائلين بتاثير تلك القدرة الحادثة في الافعال على حسب
ارادة العبد ولا شك انهم مبتدعة اشر من سواهم الله تعالى
غيره فتحقق مذهب اهل السنة بين هذين المذهبين الفا